حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي
www.hurrriya.com
حرية – العدد (٣٧) ٢٠/٥/٢٠١٣

سوف تحاكم يا سارق الطفولة

الدور الروسي في سوريا

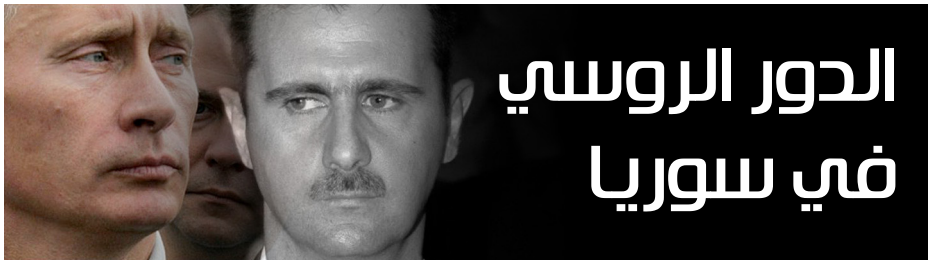

علي الشيخ منصور

يمكن لمتتبع الأحداث أن يلحظ بسهولة كيف احتلت موسكو العناوين الرئيسية لنشرات الأخبار، منذ المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع نظيره الامريكي جون كيري بموسكو يوم الثلاثاء ٧ أيار/ مايو، وأعلنا فيه أن روسيا والولايات المتحدة اتفقتا على عقد مؤتمر دولي بهدف إيجاد حل سياسي في سوريا، متضمنا ذلك الضغط على الحكومة السورية والمعارضة للجلوس إلى طاولة المفاوضات. منذ ذلك التاريخ تحولت موسكو إلى مربط الفرس فيما يتعلق بالشأن السوري، فإثر زيارة كيري، قصدها لاحقا رئيس الوزراء البريطاني دافيد كمرون، كذلك الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، قبل أن يصلها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وإن اختلفت مشاغل واهتمامات كل زائر على حده، فإن الموضوع السوري يجمع كل المحادثات التي شهدتها العاصمة الروسية. التي أكدت على أهمية الاتفاق المشار إليه سابقاً، حتى بعد أن تمّ ترحيل موعد الاجتماع من شهر أيار/ مايو إلى شهر حزيران/ يونيو، وربما أبعد قليلاً، إلا أن الجميع متفقون على اعتبار المؤتمر الدولي القادم استكمالاً وتطويراً لمؤتمر «جنيف» الذي عقد نهاية حزيران/ يونيو من العام الماضي، مع هوامش في التعبير عن هذا الاتفاق. تلك الهوامش التي أعادتنا بالضرورة إلى الخلاف السابق حول تفسير قرارات جنيف الناقصة، حين تجاهلت الإشارة إلى مصير الأسد، مما شجع الروس على التأكيد أن اتفاق جنيف لم يُشر من قريب أو بعيد إلى مصير الأسد، بينما يقول الأمريكيون إن روحية الإتفاق تفترض رحيل الأسد، وهو ما تطالب به المعارضة السورية في وثائق القاهرة، إذ أكدت أن المرحلة الانتقالية تبدأ بعد رحيل الأسد. المشكلة أن طبيعة النظام السوري في صيغته الدستورية، وخارج أي صيغة أيضاً، يُركز كل السلطات بيد الرئيس، ولم تعرف سوريا عبر نصف قرن من سلطة البعث أي نمط لمؤسسات دولة مستقلة، لا في القضاء ولا في الإعلام ولا في الأمن أو العسكر أو سواها، فكل المؤسسات تدار بطريقة بيروقراطية تنتهي خيوطها بين أصابع الرئيس، وهذا أحد تعقيدات الساحة السورية التي ساهمت بتطويل أمد الثورة التي تطالب بإسقاط النظام، والسؤال: كيف يمكن اسقاط هذا النظام دون تفكيك المؤسسات المرتبطة به؟ وكيف يمكن تفكيك تلك المؤسسات دون أن نسهم بإنهيار الدولة التي ساهم النظام في حربه الفاحشة عبر سنتين ونيف بتدمير الكثير من مفاصلها وأجزائها. وبعيدا عن تعقيدات الساحة السورية، تقوم أسئلة أخرى ليست أقل أهمية، فكيف يمكن لنا أن نثق بروسيا التي دعمت هذا النظام عبر تلك المدة الطويلة من عمر الثورة بكل ما يمكن أن يساعده على قتل الشعب السوري، وتدمير البلد؟ كيف يمكن أن نثق بمرحلة انتقالية ساهم البيت الأبيض سلفاً بتعهيدها للروس، ومنشغلاً عن أعداد القتلى فيها وحجم المجازر والدمار، برسم خطوط حمراء وهمية، ومنشغلاً بالبحث عن حدود خطوطه المنتهكة قبل أن توضع في التطبيق؟ كيف نثق بالسيد بوتين الذي يُصر على توريد صواريخ S٣٠٠ متوسطة المدى وبعيدته أيضاً إلى نظام يستخدم السلاح الكيماوي في قتل شعبه؟

الدور الروسي في سوريا لم يقدم بكل أسف أي بوادر حسن نية، يمكن للأمريكان أن يقنعونا بجدواها، وهم كذلك في كل الملفات الدولية، من الملف النووي في إيران، إلى الملف النووي الكوري، ومن ملف الشيشان سابقاً إلى ملف الشيشان الراهن، فيما يترتب عليه من عمليات اختطاف رهائن وتفجيرات داخل سوريا. خاصة إذا علمنا أن إيران غير بعيدة عن الرياح التي يطلقها الكرملين باتجاه المنطقة، والتي تصر موسكو على مشاركتها في «جنيف ٢» القادمة، رغم معارضة باريس وواشنطن وأغلب الدول الغربية.

فلا خلاف حول أهمية أي حل سياسي يجنب السوريين مزيداً من الدماء والدمار، شريطة أن لا يضحي بتضحياتهم من أجل الكرامة والحرية، ومن هنا إصرارنا على رحيل الأسد ونظامه القمعي الفاسد قبل أي شيء آخر.

الافتتاحية

رايات الحرب تسبق المؤتمر الدولي

سامي شيحان

قد تبدو مفارقة أن يكثر الحديث عن مؤتمر دولي وحل سياسي في سوريا، في اللحظة التي يتم فيها حشد القوات والأساطيل، وإرسال الجنود والأسلحة، إضافة لصفقات الصواريخ بعيدة المدى، لعلها الحكمة القديمة التي تقول «تكلم بلطف ولكن أحمل عصى غليظة»، إلا أن تلك العصى الغليظة تكتسب في سوريا دلالة أخرى كونها ليست عصى الأطراف المتصارعة داخلياً، بل هي مؤشر على تدويل الصراع، واستعراض القوة الوقح لأطراف دولية وإقليمية، ما زالت رغم ذلك تتحدث ضد التدخل الخارجي في الشأن السوري.

إيران ومعها ميليشيات حزب الله وأخرى جاءت من العراق، باتت لا تخفي مشاركتها في المعارك داخل سوريا، بل هي لم تعد معنية بتبرير وجودها في سوريا، فالحرب تفرض قوانينها، وعلى الشعوب أن تتقبل ذلك، أما روسيا التي باتت المياه الدافئة تنوء بثقل أسطولها في المتوسط، نجحت أيضاً بتمرير صفقة الصواريخ S٣٠٠ الأحدث في عقودها التي تدعي أنها مبرمة مسبقاً مع النظام الآفل، غير أن هذه الصواريخ وتلك السفن تشكل تهديداً إقليمياً ودولياً أكثر منها تهديداً للجيش الحر والميليشيات المسلحة في سوريا.

وإذا كانت ولاية الفقيه في إيران مستعدة للمغامرة بحرب إقليمية دفاعاً عن الأسد، بإعتبارها حرب وجود، ودفاعاً عن المشروع الأيديولوجي الذي يتسمى بالممانعة، فهل يغامر القيصر الجديد في الكرملين، والذي يطمح لاستعادة أمجاد الحرب الباردة التي انطوت صفحتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتي السابق، وانهيار مشروعه الأيديولوجي والعسكري، بحرب اقليمية، لا أفق لها في تغيير الموازين الدولية، إلا بالقياس القاصر على تردد الرئيس الأمريكي باراك أوباما؟

المشكلة أن السياسة تحتمل التباين في الرؤى والحسابات، لكن الأطراف المؤيدة للنظام نسيت أن تأخذ إرادة الشعب السوري بعين الإعتبار، ونسيت أن إرادة الشعوب لا تقهر.

حرية – العدد (٣٧) ٢٠١٣/٥/٢٠

« الإرهابية» مي سكاف.. أيها الموالون والصامتون؟؟

جمال حمود

اعتقل الأمن السوري الفنانة الرائعة مي سكاف، وثم أفرج عنها. لم تكلف نفسها أجهزة الإعلام الرسمية، ولا مريدوها، تبيان تهمة مي، وهل كانت تلف خصرها بجزام «إرهابي» ناسف؟

وقبل أيام، كان قد اعتقل المخرج الشاب، عمر جباعي. ولازال قيد الاعتقال. ومثله الآلاف، من المبدعين وأصحاب الرأي، والمثقفين والأكاديميين. فضلا عن الاعتقالات العشوائية اليومية، لشباب المدن والبلدات، دون أي تهمة.

دائما حجة النظام، وذريعته، المؤامرة الدولية، وخطر الإرهاب. ويردد الموالون هذه الذرائع صباح مساء، دون بذل أي جهد من عقولهم. فلو قام هؤلاء، ومعهم «الوسطيون»، بالتوقف عند وقائع ومجريات الصراع ، منذ بدء الاحتجاجات، وحتى اليوم، وبحياد موضوعي تماما، لخرجوا من ولائهم الأعمى للنظام، على الأقل في مجاراة ادعاءات النظام، بوصف الثورة بالإرهاب.

مئات الفنانين، ومثلهم النشطاءالسلميين، وعشرات الموظفين الكبار من داخل النظام، وأبرزهم رئيس الوزراء الأسبق، وقفوا بمواجهة النظام، واعتقلوا أو اضطروا للتواري عن الأنظار، ولم يقم النظام بتبرير اضطهادهم. فهو عاجز عن اقناع الرأي العام بأنهم إرهابيون، أو باتهامهم بالعمالة «للخارج» الإمبريالي الصهيوني.

يتهرب الموالون من قول كلمة واحدة حول قمع النظام للمعارضين، حتى أولئك المقربون من أجندته، وغير المطالبين بسقوطه. والأخطر في سلوكهم، أنهم لايهتمون

للقتل الجماعي الوحشي، بكافة صنوف الأسلحة، وبإطلاق قطعان المجرمين للقتل الوحشي للمدنيين من الشعب. ويرددون الكلام الساقط والكذب المكشوف الذي يطلقه النظام إثر كل مجزرة!!

يظن البعض من البسطاء، أن النظام يبطش بالمقاتلين «العصابات المسلحة» فقط، وهؤلاء نتفهم حالهم، لكن ذلك النفر من «الأكاديميين، والإعلاميين» الذين يعرفون حقيقة الأمر، بما هو قمع وقتل وإرهاب تمارسه السلطة، ضد كل من يرفع صوته، احتجاجا، أو يكتب بقلمه إدانة للقتل والوحشية، ويصمتون، بل ويدافعون عن قمع النظام للمعارضين السلميين، بما فيهم، المدافعين عن حقوق الإنسان، والمشتغلين بالمجال الحقوقي. زد على ذلك المبدعين (من ممثلين، ومغنيين، ورساميين ومخرجين)، وأطباء وأساتذة جامعات، وطلبة. كل هؤلاء ينالهم القمع، وصولا إلى القتل تحت التعذيب، تحت غطاء التصدي «للإرهاب والمؤامرة الكونية».

هل عمر جباعي، ومي سكاف، من جبهة النصرة وتنظيم القاعدة؟. وهما آخر فنانين، نالهم البطش التعسفي. ومثلهم وقبلهم العشرات من المبدعين. لماذا لم نسمع تساؤلا واحدا من دعاة «الإصلاح والتغيير السلمي» تحت «سقف الوطن» أي اعتراض على القمع؟؟

يوما بعد يوم، لمن يريد الموضوعية، تتكشف أكاذيب السلطة، حول حقيقة الصراع بين الشعب والنظام. فمن قتل الأطفال في درعا، وألصق بهم شتى التهم ليبرر فعلته، لا يخجل من ترداد التهم لكل من يرفع صوته منتقدا أو معترضا.

مي سكاف مناضلة من أجل الحرية، مدنية المسعى، وعلمانية الوعي، وديمقراطية الأهداف. ومثلها المئات. هل يتعظ من يردد أن الحرب ضد الإرهاب؟

وإن اضطر النظام للإفراج عنها، فهناك العشرات من زملائها في الزنازين. وسيتابع النظام قمع كل صوت ينادي بالحرية، تلك هي الحرية «كعب أخيل»، القاتل، التي يحاربها النظام.

مواجهة «الأصوليين», قبل إسقاط النظام أو بعد؟

نبيل حيفاوي

لأسباب كثيرة، متشابكة ومعقدة، انتشرت، قوى أصولية إسلامية، في صفوف الثورة السورية. وهي متنوعة ومتباينة، في أفكارها وبرامجها، وأهدافها البعيدة. لكنها تجتمع، فيما بينها، كما مع بقية القوى المقاتلة، على هدف إسقاط النظام، ولا تساوم على هذا الهدف.

وغني عن البيان، أن النظام، حاول الاستفادة للحد الأقصى، من وجود هذه القوى، موظفا الموقف الغربي والدولي، في سبيل تحسين صورته، وتقديم نفسه، كشر لابد منه، أو مواجهة الغرب والعالم، للشر «الكبير» الموصوف «بالإرهاب». ومن جهة أخرى، قدمت بعض القوى «المعارضة»، خدمة كبيرة للنظام، حين ذهبت لجعل المعركة المباشرة والراهنة، الأولوية فيها لإنهاء «الأصوليين»، باعتبارهم إرهابيين، يهددون مستقبل سوريا المدني التعددي الديمقراطي. ليس ذلك فحسب، بل اعتبروا «علمانية» النظام، ميزة يجب الحفاظ عليها، بما يعني أنهم يدعون للدفاع عن النظام، بحجة خطر الأصولية، ونقصد هنا: جماعة ما يدعى «هيئة التنسيق.»

الأطراف الثلاثة المذكورة (النظام، الغرب، هيئة التنسيق وملحقاتها)، في حملتهم على الأصولية، جبهة النصرة تحديدا، ينطلقون من أغراض مختلفة، تكتيكية، واستراتيجية. فالنظام، الذي رعى الإرهاب في لبنان والعراق، ومناطق أخرى في العالم، هدفه من الحملة، جعل صورة المشهد السوري الشامل، وكأنه صراع بينه وبين قوى إرهابية أصولية متطرفة، لكسب تأييد القوى المترددة في الداخل، ولبث الرعب في صفوف الشعب عموما، والأقليات بشكل خاص (مسيحيون، علويون، دروز، اسماعيليون، وسواهم). ومن زاوية أخرى، لكسب تعاطف ما في الرأي العام العالمي، وربما لإرباك مواقف الدول الديمقراطية في العالم، وثنيها عن دعم ثورة الشعب السوري.

أما الدول الغربية، فهي في مبالغتها بخطر «جبهة النصرة»، سعت للتستر على حقيقة موقفها المتخاذل والجبان من ثورة الشعب السوري. وربما لاشتراط الدعم بتفويضها رسم مستقبل سوريا، كفاتورة يسددها الشعب السوري مقابل حصوله على الدعم، وفي اللحظة التي يريدها الغرب، وبما يتناسب وأجنداته في دائرة العلاقات الدولية.

الطرف الثالث، المعارضة الانتهازية «هيئة التنسيق»، التي لم تؤمن يوما بإسقاط النظام، كان هدفها من الحملة المضخَمة على القوى الدينية الإسلامية، وعلى «جبهة النصرة» تحديدا، لي عنق الثورة وإرباكها، وتسجيل نقطة على المعارضة الحقيقية، وإضعافها دوليا وإقليميا وشعبيا.

غير أن اعتراضا مبدئيا وأصيلا، صدر عن قوى الحراك الشعبي، وعن الجيش الحر، وكذلك عن الإئتلاف الوطني، قام على التحذير من ممارسات هذه القوى، لكنه لم ينقل البندقية إلى الكتف الآخر، ليقاتل ضد «النصرة»، ويترك معركته الأساسية مع النظام. لقد كان غرض النظام والقوى الانتهازية من شن حملتهما الدعائية، ضد الثورة، تحت ستارالخطر «الإرهابي الأصولي»، إلحاق الهزيمة بالثورة ككل. ولعل تجربة الثورة مع النظام ومع الانتهازيين، قبل ظهور «النصرة» والقوى الإسلامية، وكتائبها المقاتلة، تبين كذب دعاية الانتهازيين والنظام.

وبهذا الخصوص، ارتأى عدد من المحللين، أن بقاء النظام، وتأخر الدعم الدولي الحقيقي للثورة، هما الحاضن الأهم لنمو دور الأصولية وتصاعده. وأنه في مرحلة سقوط النظام، ستفقد هذه القوى «المتشددة والمتطرفة»، مبررات وجودها، وسيرى فيها الناس، حينها، لزوم مالا يلزم.

وفي كل الأحوال، ثمة مهمة تقع على عاتق القوى المدنية، ومنذ الآن، تقوم على تطوير عمل مؤسساتها، وزيادة فعاليتها العسكرية، ووضع حد، دون تصادم، للتيار «المتشدد»، وتهيئة بناها لمرحلة ما بعد سقوط النظام، لتجفيف مصادر نمو هذه القوى، ومحاصرة امتدادها وانتشارها.

هل حقاً هو جيش سوري ؟

نعيم نصار

أن نبدأ بالسؤال: هل هو حقاً جيش سوري؟ يعني تماماً أننا نعيش مأساة سورية مرعبة مع جيش زودناه بكل شيء من جيوبنا، وحين توقعنا أنه قد يفعل مثلما فعل الجيش التونسي أو المصري تجاه الشعب الثائر فيقصي النظام وينتصر للثوار، كان رد قائده العام هو إعطاء الأوامر لإطلاق الرصاص على المدنيين العزل الثائرين، وتابع مهمته في الدفاع عن كرسي الطاغية بشار الأسد ونظامه، ومازال حتى الآن يتفنن في إطلاق النار من كل أنواع الأسلحة على الشعب السوري الأعزل الذي اختار الحرية هدفاً سامياً ليتخلص من أعتى نظام ديكتاتوري عرفه التاريخ الحديث.

تشير المعلومات المنشورة في العديد من المواقع إلى أن (الجيش العربي السوري) يملك ترسانة كبيرة جداً من الصواريخ نوع (سكود) روسية الصنع وهناك حديث عن ٧٠٠ صاروخ ، أطلق منها أكثر من ٢٠٠ صاروخ على الشعب، ويملك ٤٠٠ ألف من العناصر الموزعين بين عاملين (متطوعين) وعناصر خدمة إلزامية إجبارية يفرضها على كل من أتم الثامنة عشر من عمره وليس وحيداً لوالديه وليس بالضرورة انه خرط كل هذا العدد بالقتال ضد الشعب الثائر، كما يملك هذا الجيش أكثر من ٤٠٠٠ دبابة، تم تدمير مئات منها من قبل الجيش الحر، إضافة إلى طائرات حربية، نوع ميك وسوخوي، وطائرات هيلوكبتر مقاتلة يستعملها منذ أكثر من عام ونصف أيضاً ضد الشعب، تمكن الجيش الحر من تدمير أكثر من ١٥٠ مقاتلة منها.

والحديث الذي يعرفه جميع السوريين أن هذا الجيش، جيش النظام نخره الفساد عمودياً وأفقيا، ويكفي أن تسأل أي شاب سوري خدم فيه عن الفساد في بنيته ليبدأ حديثه الطويل عن الأموال التي دفعها السوريون كرشاوى ليتم فرزهم إلى اختصاصات محددة، ومن ثم رشاوى(التفييش) هذه الكلمة التي تعني دفع المال للضباط القادة كرشاوى والذهاب بعدها إلى الحياة المدنية للعمل في أي شيء. وفي هذا الإطار قد يستمر الحديث لأيام ولا ينتهي، وربما يحتمل مجلدات، لأن الشباب السوري الذي خدم الإلزامية وثق ذلك في ذاكرته، وهاهو الآن يتابع حياته ومعاناته مع جيش النظام الذي يكمل قتله وإرهابه للمدنيين هذه الأيام، وفي الجعبة الكثير لنقوله.

ضمن عسكرة الحياة والمجتمع نجح النظام السوري في إنشاء مؤسسة معامل الدفاع التابعة لوزارة الدفاع التي تتوزع معاملها في دمشق، السفيرة، مصياف، الهامة، حمص، إضافة إلى مؤسسة معامل الدفاع في حماه الواقعة في منطقة اسمها براق، وتبعد عدة كيلو مترات عن حماه المدينة، في هذا الفرع المسمى معمل (٧٩٧)، يوجد ٢٠٠٠ عامل بين مهندس وعامل وعسكري ومعظمهم بلا عمل منذ ٣ سنوات، فالمعمل (حسبما أشارت مصادر خاصة لنا) مختص بإنتاج طلقة البندقية الروسية (كلاشينكوف، ٧،٦٢) وقد تم تركيب خطوط حديثة في المعمل وذلك منذ عام ١٩٨٦ من قبل شركة (ماترا مانوران) الفرنسية، لكن إنتاج المعمل توقف منذ ٣ أعوام وذلك بسبب الفساد الإداري والمالي من قبل منظومة الفساد الموجودة في إدارة معامل الدفاع.

ومن أسباب توقف العمل هو عدم الحصول على المواد الأولية (بارود) الذي يستورد من روسيا، وقضبان النحاس وتستورد من معامل الحديد في حلوان بمصر، أما إيران فكانت ترسل مواد أولية غير مطابقة للشروط الفنية. والخلاصة التي يصل إليها المرء بعد معرفة هذه المعلومات هو أن النظام السوري يستورد أيضاً طلقات البندقية الروسية التي يقتل بها الناس التي أنشأ من اجلها معملاً كاملاً، مع العلم أن إنتاج الطلقة أيام الإنتاج كان يكلف ميزانية أكبر بكثير من الكلفة الفعلية، بسبب الفساد المعشش في كل مفاصل إدارة معامل الدفاع حيث تتم سرقة الكثير من التكاليف التي تصرف على إنتاج الطلقة.

في تاريخ فساد هذا المعمل أنه ضمّ فرن لإنتاج الخبز وبيعه للعاملين، وبعد سنوات قليلة تم إغلاق الفرن وبيع الخط بسبب خسائرة، فهل هناك فرن في سوريا يخسر!

ومن المعروف أن العاملين في هذا المعمل قد تم استهدافهم من قبل سيارة مفخخة وذلك بتاريخ ٦-٢-٢٠١٣ وحصيلة الشهداء كانت ٩٩ شهيد بينما الواقع أكثر من ذلك فمصدرنا يتحدث عن ٢٠٠ شهيد.

كشفت الثورة السورية المستمرة منذ أكثر من ٢٦ شهراً عن الكثير من ملفات الفساد المرعبة، ومنها الفساد المنظم في جيش النظام، فقد نشرت منذ أيام وسيلة إعلامية تناصر الثورة السورية تقريراً عن صفقات عقدها ضباط النظام، وباعوا من خلالها سلاحاً وعتاداً عسكرياً وبكميات كبيرة للجيش الحر، وقد وصلت الصفقات لبيع دبابات مدرعة بمبالغ مالية مرتفعة.

بدأت الصفقات ببيع صغار الضباط الذخيرة البسيطة إلى عناصر الجيش الحر بسعر أقل من السوق السوداء، ثم تطور الأمر إلى حالات بيع قطع من السلاح، ووصل الأمر إلى بيع مستودعات كاملة من السلاح والذخيرة، فقد باع ضابط في الفرقة السابعة مستودعاً منتصف العام الماضي يحتوي على ٥٠٠ رشاش (كلاشينكوف) وعشرات قواذف ال آر بي جي، و٥٠٠ قنبلة يدوية بمبلغ ١٤٠ ألف دولار.

وتظهر التقارير المنشورة أن جبهة داريا المفتوحة منذ أكثر من ١٩٠ يوماً، والتي تبعد عن مطار المزة العسكري ٤ كم فقط، وعن المتحلق الجنوبي ٢ كم، تتكفل بتغطية فساد ضباط النظام، حيث يظلون في مناصبهم ومواقعهم بعد إجراء قصف تمهيدي من قبل الجيش الحر على مواقع معينة، وبعد ذلك تترك الدبابات والمدرعات المباعة من قبل ضباط بشار الأسد في أرض المعركة، لينسحب بعدها ضباط وعناصر النظام. هنا يصبح الفساد أحد العوامل التي تساعد الجيش الحرعلى الصمود في معركته مع جيش النظام الفاسد، وقد حدثني أحد ضباط جيش النظام قائلاً: (الحرامية لا يقاتلون، وكثير من ضباطنا حرامية يسرقون فقط).

لسنا بحاجة للتذكير بأن هناك عناصر وضباط وصف ضباط شرفاء في جيش النظام، بعضم انشق وهناك من ينتظر، وهناك من لاتسمح له الظروف بالانشقاق، ويقدم خدمات غير معلنة للجيش الحر، وهناك المغلوب على أمره لاسيما ممن يخدمون الإلزامية، فهؤلاء جزء من شباب سوريا المجبر على الخدمة الإلزامية.

وحتى لاننسى فتاريخ سوريا يتحدث عن بطل وطني كان وزيرا للحربية اسمه يوسف العظمة، أراد أن يسجل اسمه واسم سوريا في ذاكرة البطولة فتقدم للدفاع عن حدود سوريا حينما جاء الجيش الفرنسي غازيا ومحتلاً بقيادة غورو وعدد قوات جيشه ٩٠٠٠ جندي مدعومة بالدبابات والطائرات والمدافع لاحتلال سورية في ٢٤ تموز عام ١٩٢٠، فجهز العظمة جيشاً من المتطوعين تعداده ٣٠٠٠ متطوع، وكان يعرف سلفاً رجحان الكفة العسكرية لصالح عدوه، لكنه أراد تسجيل موقف للتاريخ فدفع حياته ثمنا واستشهد في معركة ميسلون، وقدر عدد شهداء قوات المتطوعين السوريين ب ٤٠٠ شهيد و ١٠٠٠ جريح، أما عدد قتلى الجيش الفرنسي ٤٢ قتيل و ١٥٤ جريح.

السوريون أول مايحتاجونه بعد سقوط النظام هو إعادة بناء هذا الجيش على أسس وطنية ليحمي استقلال البلاد ويدافع عن الناس، لا أن يكون جيشاً لاحتلال المدن وتدميرها، وقتل وتشريد الناس كما يفعل حتى الآن جيش النظام القاتل.

على المعارضة تأمين منشآت قوات الأمن وحماية الأدلة المحتملة

زيارة إلى سوريا تكتشف عن وجود حجرات للتعذيب

١٦ أيار ٢٠١٣ هيومن رايتس ووتش

(نيويورك) – قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إثر زيارة إلى مدينة الرقة إن فروع الأمن التابعة للحكومة بمدينة الرقة تحتفظ بوثائق وأدلة مادية محتملة تشير إلى احتجاز السجناء تعسفاً وتعذيبهم في مقار الأمن حين كانت المدينة تخضع لسيطرة الحكومة. زار باحثو هيومن رايتس ووتش في أواخر أبريل/نيسان ٢٠١٣ مقار لأمن الدولة والمخابرات العسكرية في الرقة، التي أصبحت حالياً وفعلياً تحت سيطرة جماعات المعارضة المسلحة.

قالت المنظمة إنّ على قيادات المعارضة المحلية، بدعم من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وخبراء دوليين محايدين أن يقوموا بحماية أدلة التعذيب وأدلة الاحتجاز التعسفي المحتمل وجودها في مراكز قوات الأمن بالمناطق الخاضعة للمعارضة.

وقال نديم حوري، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «ما رأينا من وثائق وزنازين وحجرات استجواب وأجهزة تعذيب في مقار الأمن الحكومية، تتفق مع أقوال السجناء السابقين الذين وصفوا لنا ما تعرضوا له منذ بداية الانتفاضة في سوريا. إن على من يسيطرون على الرقة الآن أن يقوموا بحماية هذه المواد المتواجدة بالمقار حتى يمكن التوصل إلى الحقيقة وحتى يُحاسب المسؤولون عمّا حدث».

فحص باحثو المنظمة الدور الأرضي والغرف الداخلية لمقر أمن الدولة التي بدت كزنازين للاحتجاز. من بين الوثائق التي تم العثور عليها ما يبدو أنها قوائم بأفراد الأمن الذين كانوا يعملون في المقر. كما رأى الباحثون جهاز تعذيب «بساط الريح» داخل المقر، الذي قال المحتجزون السابقون إنهم وُضعوا عليه وكان يُستخدم لشل حركتهم وتمديدهم عليه بشكل مؤلم للغاية أو لثني أطرافهم للتسبب في الألم.

وصف عدد من السجناء السابقين في مقار أخرى للمخابرات في سوريا لـ هيومن رايتس ووتش كيف استخدم حراس الأمن «بساط الريح» في مختلف مراكز الاحتجاز بشتى مناطق سوريا، فكانوا يقومون بربط المُعتقل على لوح منبسط، أحياناً على هيئة صليب، بحيث لا يمكنه أن يتحرك للدفاع عن نفسه. في بعض الحالات، قال محتجزون سابقون إن الحراس مددوهم أو شدّوا أطرافهم أو قاموا بطيّ اللوح إلى نصفين بحيث تواجه وجوههم أقدامهم، مما يتسبب في ألم وفي إحكام شلّ حركتهم تماماً.

من بين الوثائق والملفات التي رآها باحثو هيومن رايتس ووتش في مقر المخابرات العسكرية في الرقة بعض الأوراق التي يبدو أنها قائمة بجميع الطلاب الجامعيين في الرقة، بما يوحي بأنهم – الطلاب – كانوا مهمين لفرع الأمن لمجرد أنهم يتلقون التعليم الجامعي. كما لاحظ الباحثون وجود ثلاث زنازين حبس انفرادي وزنزانة جماعية في النصف الأيمن من الطابق الأول للمنشأة.

قابل باحثو هيومن رايتس ووتش خمسة أشخاص كانوا فيما سبق معتقلين على يد المخابرات العسكرية في الرقة، وقالوا إن قوات الأمن احتجزتهم واستجوبتهم هناك. قالوا إن أجهزة الأمن سألتهم عن أنشطة مشروعة، مثل المشاركة في مظاهرات سلمية، وتوصيل المساعدات الإنسانية إلى عائلات المُهجرين، والدفاع عن المعتقلين أمام القضاء، وتوفير مساعدات للمتظاهرين المصابين. وهم يرون أنهم خضعوا للاعتقال جراء هذه الأنشطة القانونية، مما يعني أنهم تعرضوا للاحتجاز التعسفي.

قال أربعة أشخاص إن الضباط والحراس في المقر قاموا بتعذيبهم. وقد تعرفوا جميعا على محمد الأحمد، المعروف أيضاً باسم أبو جاسم، كونه الشخص المسؤول عن عمليات الاستجواب، وفي بعض الحالات، عن الانتهاكات. قابلت هيومن رايتس ووتش بعض أهالي الرقة، الذين قالوا إن مقاتلي المعارضة قتلوا أبو جاسم أثناء معركة للسيطرة على الرقة، التي خضعت لسيطرة المعارضة خلال الأسبوع الأول من مارس/آذار.

بالإضافة إلى مقار أمن الدولة والمخابرات العسكرية، هناك ثلاثة مقار أخرى في مدينة الرقة – كانت تدار من قبل الأمن الجنائي والأمن السياسي والمخابرات الجوية – وهي الآن تخضع لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة.

بناء على معلومات جمعتها هيومن رايتس ووتش من محتجزين ومنشقين، سبق أن قمنا بالتعرف على مواقع لـ ٢٧ مركز احتجاز تديرها أجهزة المخابرات السورية على امتداد سوريا حيث تم توثيق أعمال تعذيب، بالإضافة إلى التعرف على الأجهزة المسؤولة عن هذه المراكز وأساليب التعذيب فيها وفي حالات كثيرة القادة المسؤولين عنها. تشير الأنماط المنهجة للمعاملة السيئة والتعذيب التي وثقتها هيومن رايتس ووتش إلى وجود سياسة انتهجتها الدولة، تتلخص في تعذيب وإساءة معاملة الأفراد، ومن ثم فهي ترقى لكونها جريمة ضد الإنسانية.

ما زالت السلطات في المناطق الخاضعة للمعارضة تواجه تحديات وأولويات عديدة. غير أن ثمة حاجة ملحة إلى حماية الأدلة المحتملة في هذه المواقع وفي مقار الأمن السابقة الأخرى، بما أن هذه الأدلة ضرورية لا غنى عنها من أجل عمليات المحاسبة الداخلية والدولية في المستقبل. يمكن أيضاً أن تساعد هذه الأدلة في توضيح دور قوات المخابرات في الانتهاكات التي شهدتها سوريا.

قد تختفي أو تُدمر الوثائق والمواد في هذه المنشآت ما لم يتم تأمينها على الفور. من شأن تدمير أو إساءة التعامل مع هذه الوثائق والمواد أن يضعف من احتمالات إحقاق العدالة ضد المسؤولين عن الجرائم الجسيمة. كما أن خسارتها قد تعيق جهود السعي لكشف الحقيقة في المستقبل وقد تمنع التوثيق الشامل للجرائم التي ارتكبتها الحكومة السورية. يمكن أن تصبح لجان الحقيقة ذات أهمية بالغة كونها تكمل دور العدالة الجنائية في حفظ الذاكرة التاريخية، وفي توضيح مجريات الأحداث، وفي تحديد المسؤوليات السياسية والمؤسسية.

قالت هيومن رايتس ووتش إن على السلطات الفعلية وقادة المعارضة المحليين في الرقة أن ينسقوا جمع وتخزين هذه الأدلة المحتملة الكائنة في فروع أجهزة الأمن التي تخضع لسيطرتهم حالياً. عليهم أن يسعوا إلى الحصول على الدعم من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ومن خبراء دوليين محايدين، بمن فيهم من لديهم خبرة في جمع وتصنيف الأدلة الجنائية وسبق لهم العمل أمام محاكم جنائية.

يتعين على جماعات المعارضة المسلحة التي سيطرت على هذه المقار أن تؤمنها مع السماح لقيادات المعارضة المدنيين – بدعم خارجي – بتنظيم إخراج المواد وتصوير الأدلة المادية التي لا يمكن نقلها.

كما ينبغي على السلطات أن تعدّ مخزناً مركزياً في موقع آمن وسرّي لتلقي وتخزين هذه الأدلة المحتملة إلى حين يصبح متاحاً فتح تحقيقات جنائية. وإذا أمكن، لابد من توفير نسخ من المواد ذات الصلة وتخزينها في موقع منفصل في حال تم إتلاف أو فقدان ما هو موجود في موقع التخزين الأصلي.

لقد تكررت دعوة هيومن رايتس ووتش لمجلس الأمن بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقال نديم حوري: «معرفة حقيقة دور أجهزة الأمن في التجسس على السوريين وإرهابهم سوف تمكّنهم من حماية أنفسهم من الانتهاكات في المستقبل». وأضاف: «لكن حتى يعرف السوريون الحقيقة ما إن ينتهي النزاع، من المهم للغاية في ظروف الحرب الصعبة هذه أن يتم حفظ الأدلة المحتملة على دور قوات الأمن».

للمزيد الرجاء الإطلاع:

www.hrw.org/ar/news/2013/05/16-0/

أوباما: لا بديل عن جنيف ٢!

ياسر عطا الله

يشكل المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، وضيفه رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، إشارة واضحة إلى اتجاه السياسة الأمريكية إزاء سوريا.

ذهب أردوغان إلى واشنطن وفي جعبته الكثير من أوراق الضغط على الإدارة الأمريكية لتسرّع من مسار سياستها نحو النظام السوري، ولتكثف الضغط باللجوء إلى وسائل مباشرة أكثر فعالية، تبدأ من الحظر الجوي، وقد تنتهي بتدخل عسكري من نوع ما..

لكن التسريبات تؤكد أن الزعيم التركي قد أخفق في الحصول على ما يريد، وإن كان قد انتزع ضمانات أمريكية جديدة للاهتمام بأمن الحدود التركية.. ويبدو أن الرئيس الأمريكي هو الذي أقنع ضيفه بوجوب الاستمرار في الاستراتيجية الباردة والبطيئة المعمول بها الآن، وبالطبع فإن تركيا جزء أساسي وهام من هذه الاستراتيجية..

هذا اللا جديد الذي نجم عن اللقاء بين الطرفين تبدى في المؤتمر الصحفي المشترك، إذ أعلن أنه تم الاتفاق على ضرورة «انهاء الطغيان في سوريا، والدفع لتحقيق عملية انتقالية من خلال ممارسة الضغوط على الرئيس بشار الأسد لإقناعه بضرورة الرحيل تمهيداً لمرحلة انتقالية من جهة، ومساعدة المعارضة وتوفير مزيد من المساعدات الإنسانية للسوريين من جهة أخرى.» هذان عنصرا المقاربة الأمريكية للأزمة السورية: «ممارسة الضغوط على النظام»، و«دعم المعارضة السورية بمساعدات محدودة.»

وإذا كانت الولايات المتحدة تتكفل بالشق الأول من خلال محاورة روسيا وإقناعها بتكثيف الضغط على حليفها وإجباره على تقديم تنازلات جوهرية، فإن تركيا تتكفل بالشق الثاني، وهذا ما عبر عنه أردوغان في المؤتمر الصحفي بقوله إن بلاده «ستبقي الحدود مع سوريا مفتوحة.» وبإلحاحه على أن الولايات المتحدة «لن تعمل وحيدة»، فإن أوباما يشير بوضوح إلى أن إدارته لا تملك سوى هذه المقاربة، وأنها لن تقدم على عمل خارج التنسيق الأمريكي ـ الروسي، وبالتالي فإن جميع المطالبات بتدخل فاعل (حظر جوي أو دعم مسلح للثوار) لن تلقى آذاناً صاغية.. وماذا لو ثبت استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية، متجاوزاً بذلك الخط الأحمر الذي حددته واشنطن؟ قال أوباما: «لدينا أدلة مبدئية على استخدام النظام السوري الأسلحة الكيماوية ونحاول الحصول على معلومات موثقة عما يحدث، وعندما نجمع الأدلة سنقدم كل ما لدينا للمجتمع الدولي، ومهمتي العمل مع الشركاء الدوليين للبحث عن حل يستهدف استقرار المنطقة، وهذا شيء لا تفعله الولايات المتحدة وحدها».

مرة أخرى فواشنطن لن تقدم على عمل منفرد، وكل ما هنالك أنها ستحمل الأدلة التي بحوزتها إلى مجلس الأمن، ولن تكون مسؤولة عما إذا استخدم الروس والصينيون فيتو مزدوج جديد!

ببساطة يقول أوباما إنه ليس أمام السوريين إلا جنيف ٢، وأن بلاده لا تملك إلا العمل على انعقاد المؤتمر ومحاولة انتزاع أقصى ما يمكن انتزاعه من الروس وحليفهم السوري.. فأي حل سيحمله جنيف ٢ للأزمة السورية؟!

بالنظر إلى سلوك الشريك الرئيسي (روسيا)، فإن الإجابة لا تبعث على الاطمئنان، فروسيا لا تزال متشبثة بتسليح النظام، ورفض أي شرط للمعارضة حتى ذلك الذي يتعلق بوقف إطلاق النار، كما أنها تسعى إلى تحديد الأسماء التي ستمثل المعارضة، مقدمة بذلك كل عوامل الإخفاق للمؤتمر الذي تزعم أنها تتبناه.. فماذا سيكون البديل في حال فشل جنيف ٢؟ لدينا وقت طويل قبل ذلك، ومن يدري؟! ربما يكون لدينا جنيف ٣ وجنيف ٤..

المؤتمر اليتيم!

محمد سليم

ونحن على مسافة عشرة أيام من الموعد المفترض لمؤتمر السلام السوري، فإن الغموض لا يزال سيد الموقف.

ما هي الدول التي ستدعى إلى الحضور؟ ما هي الجهات والأسماء التي ستمثل المعارضة؟ والأهم: ما هو جدول الأعمال.. وماذا عن وقف إطلاق النار الذي يعد شرطاً بدهياً لمؤتمر كهذا؟. لا تزال هذه الأسئلة بلا أجوبة، ورغم أن وزيري خارجية الولايات المتحدة وروسيا، جون كيري وسيرغي لافروف، قد التقيا مرة أخرى، غير أن الإشارات لا تزال متضاربة، معززة الغموض بدلاً من إزالته.

يقول البعض إن فكرة المؤتمر تصب في مصلحة موسكو، وانعقاده سيعتبر نصراً روسياً. ولكن هذا الكلام لا يستقيم مع سلوك روسيا المتسم بالعناد، فهي لا تزال تتشبث بالشروط المعرقلة، وتتاكف عند كل نقطة تتعلق بالمؤتمر، ما يوحي بأنها تسعى إلى تقويضه بدلاً من إنجاحه.

ويقول آخرون إن المؤتمر سيعكس نجاحاً أمريكياً بجر روسيا إلى سياق الحل الدبلوماسي وفق الرؤية الغربية، ولكن سلوك واشنطن يكذب هذا الكلام أيضاً، فالأمريكيون يبدون وكأنهم يعتبرون التحضير للمؤتمر ونجاحه مسؤولية روسية، فيرمون الكرة، عند كل مناسبة، إلى الملعب الروسي.. هكذا يبدو المؤتمر المنتظر بلا أب ولا أم. فمن هو الحريص على انعقاده ولماذا؟ وإذا كانت الحال على ما هي عليه، فما هي فرصة النجاح؟

الراجح أن الولايات المتحدة وروسيا ترغبان في انعقاد المؤتمر، دن أن يعني هذا أن نجاحه هو رغبة لدى أي منهما، فالقاسم المشترك للطرفين هو شعورهما بالحرج. واشنطن محرجة لأن النظام تجاوز الخط الأحمر الذي وضعته وحذرت من تجاوزه، وموسكو محرجة لأن حليفها يمعن في الدم، ويكتسب يوماً بعد يوم سمعة دولية سيئة للغاية (صوتت ١٠٧ دول على قرار أممي يدين النظام).. ومن هنا فالمؤتمر حاجة لكلتا الدولتين، فهو يفيد روسيا بأن تعطي من خلاله إيحاء بأنها تبذل جهوداً كبيرة للضغط على حليفها وإرغامه على خيار التفاوض، كما أن المؤتمر يمنحها، ويمنح النظام السوري، وقتاً كافياً لقلب الموازين على الأرض، وفرض شروط التسوية، لاسيما في ظل التلكؤ الغربي مقابل الانخراط الإيراني الفاعل..

وكذلك فالمؤتمر يفيد الولايات المتحدة بأن يرفع الحرج عن إدارتها ويغطي على عدم رغبتها في التدخل المؤثر، ويمنحها المزيد من الوقت لمتابعة المفاوضات مع روسيا، ولإنهاك إيران.

كتبت الـ (فورين بولسي) واسعة الاطلاع، والمقربة من مصادر القرار الأمريكية، عن الدور الإيراني في سوريا: «بعد الصحوات العربية، ايران اليوم غارقة في الشأن السوري، وتجر نفسها الى مستنقع. لم يسبق لها أن تراجعت بهذا الشكل منذ حربها مع الديكتاتور العراقي والتي انتهت عام ١٩٨٨.»

وتابعت المجلة الأمريكية: «الصراع في سوريا اليوم، يأخذ من مقومات ومصادر ايران الكثير وينهكها، مما يمهد لانتهاء عصر الرشاقة الايرانية في المنطقة، هذه الرشاقة الذكية التي كانت تتفوق بها على البهيموث الأمريكي الثقيل الحركة في الشرق الأوسط... إيران اليوم تحت العقوبات الاقتصادية، وتنفق الملايين من الدولارات على نظام بشار الأسد، وتضاعف الدعم يومياً بإرسالها المقاتلين المدنيين والتدريب العسكري الذي تؤمنه للمقاتلين السوريين.»

غير أن العنوان الذي اختارته المجلة كان أوضح تعبيراً: «إذا كانت سوريا هي فيتنام إيران فنحن ما زلنا في البداية»..

حرية – العدد (٣٧) ٢٠١٣/٥/٢٠

الهدوء التركي.. عجز أم نَفَس طويل؟!

هشام القاسم

كلما حضر اسم تركيا في سياق الأزمة السورية، تحضر هذه المقارنة: في عام ١٩٩٨ وقف الجيش التركي على أهبة الاستعداد لاجتياح سوريا، ما أجبر الأسد الأب على الانصياع إلى طلب أنقرة فطرد عبد الله أوجلان من البلاد، أما اليوم فتبدو الصورة معكوسة، إذ يواظب الأسد الابن على التحرش بأنقرة واستفزازها، فيما هي تكرر العبارة السورية الأثيرة: «سنحتفظ بحق الرد في الزمان والمكان المناسبين»!

والواقع أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كان المسؤول الأول عن الحضور الكثيف لهذه المقارنة، فقد رفع سقف توقعات السوريين، بل إنه جعل هذه التوقعات بلا سقف، من خلال خطبه النارية المجلجلة، والتي أكد فيها أنه لن يترك «الأشقاء» وحدهم في هذه المحنة، وأنه لن يسمح بتكرار أحداث حماة، راسماً، على غرار حليفه أوباما، المزيد من الخطوط الحمراء..

وسرعان ما جاءت الأحداث على الأرض لتكشف أن وعود أردوغان خلبية، وتهديداته مجرد مفرقعات صوتية، وخطوطه الحمراء أكثر مرونة من خطوط أوباما..

خلال الأشهر الأولى من الثورة السورية، كانت الرؤية التركية تميل إلى الإبقاء على النظام السوري، ولكن بعد إقناعه بإجراء إصلاحات جذرية تحوله إلى نظام شبه رئاسي، يحتفظ فيه رئيس الجمهورية بالصلاحيات السيادية (الدفاع والأمن والسياسة الخارجية)، إلى جانب رئيس وزراء يملك صلاحيات واسعة فيما تبقى من شؤون البلاد، ويكون مسؤولاً أمام برلمان حقيقي يعكس وجود تعددية حزبية وانتخابات ديمقراطية. وحسب محللين فإن رئيس الحكومة التركي «تصور أن علاقات بلاده التحالفية الوثيقة مع سورية ستكون أداة تأثير قوية وفعالة على الرئيس السوري. ولكن لقاءات المسؤولين الأتراك المتكررة بالرئيس السوري طوال شهري نيسان وأيار (العام ٢٠١١) لم تفلح في تحقيق نجاحات تذكر».

وقد وصلت هذه الرؤية إلى طريق مسدود إثر زيارة وزير الخارجية، داود أوغلو، إلى دمشق (آب ٢٠١١)، حيث فشل بتليين موقف الرئيس السوري، ليعود إلى بلاده خالي الوفاض إلا من وعود أدرك سريعاً أنها مجرد مجاملات بروتوكولية..

ومع انسداد طريق الإصلاح، فإن أنقرة بدأت تصعد من لهجتها ضد النظام السوري، ما أوحى بأن البلدين يقفان على شفا حرب، لكن الأمور سارت في طريق مختلف، إذ لم يحرك الأتراك ساكناً، ليس فقط عندما تجاوز النظام السوري الخطوط الحمراء داخل سوريا، بل حتى عندما أزاح هذه الخطوط إلى داخل الأراضي التركية. لقد تكرر قصف الجيش النظامي لقرى تركية، كما إن المضادات الجوية السورية أسقطت مقاتلة تركية فوق المياه الإقليمية، وأخيراً ثمة أدلة عديدة على أن النظام هو من يقف خلف تفجيرات الريحانية.. فلماذا تبدي تركيا كل هذا القدر من ضبط النفس؟ لماذا لم ترد على استفزازات النظام وتنفذ تهديداتها؟ لماذا لم تقم كما كان متوقعاً بعمل عسكري قاس؟

تنشأ هذه الأسئلة من توقعات سوريين كثر أخذوا وعود أردوغان وتهديداته على محمل الجد، ولكن بعيداً عن ذلك فالأكثر واقعية هو طرح الأسئلة المعاكسة: ولماذا تغامر تركيا بالتدخل في حرب تدور في بلد آخر؟ لماذا تنجر إلى صراع خطير ومعقد وغير مضمون؟ هل ترقى مصالحها في سوريا إلى دفعها نحو مغامرة عسكرية؟

تملك تركيا مصالح كبيرة في سوريا، اقتصادية وسياسية وأمنية، ومن يقرأ (العمق الاستراتيجي)، كتاب داود أوغلو، وزير الخارجية ومنظّر العدالة والتنمية، يستنتج أن سوريا جزء مهم وأساسي من المشروع الاستراتيجي التركي، ولا شك أن النظام، برفضه الإصلاح وتحويله الانتفاضة السلمية إلى ثورة مسلحة، قد عطل هذا المشروع وحرم تركيا من قطف ثمار ما زرعته هنا طيلة عقد من الزمان..

لكن تركيا لا تستطيع أن تتدخل عسكرياً لإنقاذ مصالحها، فهي تفتقد الغطاء الدولي بسبب الممانعة الروسية الصينية في مجلس الأمن، وكذلك هي تفتقد الغطاء من حلفائها في الناتو الذين لا يملكون الشهية الكافية للتدخل العسكري، أما دول مجلس التعاون الخليجي والأردن، وهي الدول العربية التي تتسم بالحماس لحسم المسألة السورية، فلا تستطيع أن تقدم مؤازرة حقيقية لتدخل تركي عسكري. إضافة إلى ذلك هناك الجار اللدود، إيران، التي تملك أوراق ضغط كثيرة على أنقرة بينها العراق والأكراد..

وفضلاً عن العوامل الخارجية فثمة عوامل داخلية تشكل كوابح للتدخل العسكري:

هناك نحو عشرين مليون علوي في تركيا، وكثير من هؤلاء أبدوا تعاطفاً مبكراً مع النظام السوري، على خلفية طائفية، ولاسيما بعد أن اكتست الثورة السورية بلونها السني.

وهناك الأحزاب العلمانية المعارضة التي نظرت بارتياب إلى تأييد (العدالة والتنمية) للثوار السوريين، وهي وضعت هذا التأييد في سياق سعي الحزب الإسلامي الحاكم إلى دعم وصول الإسلاميين العرب (الإخوان) إلى الحكم في بلدانهم، معتبرة أن هذا يتم بالتنسيق مع واشنطن التي، حسب رؤيتها، أبرمت صفقة شاملة مع الإسلاميين في الشرق الأوسط..

وهناك الجيش التركي الذي يتبادل مع (العدالة والتنمية) حساسية قديمة، وقيادة هذا الجيش لم تبد أي حماس لخوض حرب لا يقتصر هدفها على الدفاع عن حدود البلاد..

كل ذلك دفع أردوغان إلى الانخراط في سياسة حليفه أوباما الهادئة، بل الباردة، والتي تقوم على تطويق النزاع السوري ومنع امتداده خارج الحدود السورية، مع الضغط بوسائل كثيرة على نظام الأسد لدفعه إلى تغيير حساباته وتقديم تنازلات جوهرية..

في هذا السياق استقدمت تركيا صواريخ باتريوت لتأمين حدودها، وسوت خلافها مع إسرائيل ما يسمح للطرفين بتنسيق جهودهما، والأهم أنها أبرمت صلحاً تاريخياً مع حزب العمال الكردستاني، منتزعة بذلك ورقة ضغط هامة من يد النظام السوري وحلفائه الإيرانيين، كما أنها اتجهت إلى إنشاء علاقة جيدة مع كردستان العراق توازن بها تحالف إيران ـ المالكي.. وبهذا يتاح لتركيا أن تواصل جهودها لمحاصرة النظام السوري والسعي إلى تقويضه. لقد فرضت حظراً على إمدادات السلاح للنظام، واستضافت المعارضة السياسية السورية، وساعدت على إنشاء (المجلس الوطني) ومن ثم (الائتلاف الوطني)، واستضافت قيادات الجيش الحر وأمنت لها دعماً لوجستياً لا يستهان به، وقد أصبحت منطقة الحدود التركية – السورية ملاذاً آمنا لعناصر الجيش السوري المنشقة، كذلك أمنت معبراً لوصول الأسلحة إلى الثوار من مصادر مختلفة، إضافة إلى استضافتها العدد الأكبر من اللاجئين السوريين..

بمقياس العمل العسكري المباشر، فإن تركيا لم تحرك ساكناً ضد النظام السوري، ولكن بمقاييس أخرى فإنها فعلت الكثير للثورة السورية ولمحاصرة النظام، وتكمن المشكلة في المسافة بين خطب أردوغان النارية وبين عمله الهادئ والدؤوب، وكذلك في المسافة الشاسعة بين هذا العمل الهادئ وبين طموحات السوريين وآلامهم ونفاد صبرهم.

ماذا حلّ بمقولة: (أنا إنسان وماني حيوان.. وهالعالم كلها متلي)؟!

الفيديو السوري.. سلاح ذو حدين

سارة مُراد

«في البدء كانت الكلمة»، حيث اندلعت الثورة السورية رداً على الانتهاكات الفظيعة التي شوّهت أجساد ١٥ طفلاً من درعا جنوب سوريا بجرم كتابتهم على الجدران، إلاّ أنّ اثنين من الفيديوهات لعبا دوراً بارزاً في مدّ شرارة الثورة.

الأول هو فيديو «المُفقود» أحمد بياسي، وهو أول سوري ظهر إلى الإعلام في شريط فيديو رافعاً هويته، صرّح باسمه وقال: هذه هويتي، مُكذباً أقوال الحكومة السورية أنّ ما تمّ تناقله في شبكات الوسائط الاجتماعية حول تعذيب جنود في الجيش السوري لمواطنين عُزل في قرية تُدعى «البيضا» في ريف بانياس هو فيديو مُفبرك عن تعذيب البشمركة العراقية لمواطنين في أحد مناطق شمال العراق. بياسي الذي يظهر بوضوح في الفيديو الأول شكّل أول إدانة علنية لإدعاءات ومقولات الحكومة السورية. كان ذلك بتاريخ ٢٠١١/٠٤/٢٠. بياسي مفقود منذ أن أُجبر على الظهور في لقاء مصوّر على التلفزيون السوري ينفي خبر وفاته تحت التعذيب إثر اعتقاله عقب تسجيله الفيديو الشهير بكلمة «وهذه هويتي». ولا معلومات عنه حتى اللحظة.

الفيديو الثاني هو فيديو الطفل «حمزة الخطيب» (١٣ عاماً) الذي تمّ تسليم جثمانه إلى ذويه بعد اعتقاله (٢٠١١/٠٤/٢٩) بأيام، وقد تعرّض لتعذيب وحشي، والطلق الناري بالإضافة إلى كسر في العنق. يرد في الفيديو إشارة لفظية إلى أنّ عضوه الذكري قد قطع. لكن أحداً لم يجرؤ على التقاط صورة. كان ذلك منذ ما يقارب العامان، تحديداً في ٢٠١١/٠٥/٢٧.

يذكر فيلم «آلة التعذيب في سوريا» المُنتَج في كانون أول ٢٠١١ لصالح القناة الرابعة البريطانية أنّ أكثر من ٣٠ ألف فيديو تمّ تحميله وعرضه على مواقع التواصل الاجتماعي. أي بعد أشهر معدودة من اندلاعة الثورة السورية.

اليوم، وبعد ما يزيد عن العامان من حراك الثورة السورية، وتحوّلها إلى صراع مُسلح تعرّفه المنظمات الدولية الحقوقية باعتباره «حرباً أهلية» أزهقت بحسب آخر إعلان للأمم المتحدة ٨٠ ألفاً من أرواح السوريين، تتقلب العادلة. إذ لا يزال العالم تحت تأثير صدمة الفيديو الذي عُرِضَ يوم الاثنين ٢٠١٣/٠٥/١٣ ويظهر فيه «خالد الحمد» أحد عناصر الجيش الحر (كتائب الفاروق) وهو يأكل قلب أحد عناصر الجيش السوري النظامي. وقد سارعت مجلة «التايم» الأمريكية إلى عنونة غلافها الرئيسي بالحدث وتضمين النص مقابلة مع «الحمد» تحت عنوان: «سوف نذبحهم جميعاً، قصة الثائر في الفيديو الفظيع». الأمر الذي أشار إليه مجموعة من المصوّتين ضدّ القرار الذي اتخذ بعد يومين في الأمم المتحدة، بإدانة انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا من قبل الحكومة السورية، حيث تمّ التصويت لصالح القرار ولكن بنسبة متدنية (١٠٧ صوتاً) مقارنةً بالقرار السابق في آب ٢٠١٢ (١٣٣ صوتاً).

في الفيلم المُشار إليه سابقاً تذكر أحد الاختصاصين «جوليا كارن» أنّ تصوير القوات الحكومية السورية أنفسهم وهم

يعذبون المواطنين: (إنّها صور النصر، يتم التقاطها بدون خوف من المُساءلة، فالجميع يصوّر علناً). اليوم لا يمكننا، كمواطنين سوريين، وكمتأثرين مباشرين بأي قرار دولي بشأن الصراع الدموي في سوريا، إلاّ أنّ نتساءل: هل غدا من انشق مخاطراً بحياته وحياة أسرته بأكلمها رفضاً لقتل المدنيين غير مهتم بالقانون، والمُساءلة، إلى هذه الدرجة؟ إنّ العنف في الفيديو «الفظيع» كما تسميه «التايم» هو عنف مشترك طرفاه «خالد الحمد» ومُصوّر الفيديو.

من جهتها ردّت هيئة الأركان العامة للقوى العسكرية والثورية السورية بإصدار بيان بتاريخ ٢٠١٣/٠٥/١٥ ذكرت فيه: (تناقلت وسائط التواصل الاجتماعي مؤخراً تسجيلاً مصوراً يُنسَبُ لأحد العناصر، يدعي فيه انه من عناصر الجيش الحر، وهو يقوم بفعل وحشي وإجرامي بجثة هامدة لها حرمتها، مدعياً أنها لأحد عناصر النظام المجرم، وبأنّ صاحبها مسؤول عن ارتكاب فظائع بحق المدنين .

تؤكد قيادة الأركان العامة للقوى العسكرية والثورية أننا أصحاب قضية سامية، وهي قضية الحرية والتحرّر ودولة القانون لكل أبناء الشعب السوري. وإنّ أي فعل يخالف القيم التي يدفع ثمنها الشعب السوري الثائر من روحه ودمه ورزقه ومأواه سوف لن يسكت عنها، وسيعاقب عليها المسيء وبشدة، حتى ولو كان احد العناصر المنتسبة إليه .

ولذلك فإنّ قيادة الأركان أوعزت إلى القيادة الميدانية التحقيق السريع في العملية، وتقديم المرتكبين للعدالة، أو حجزهم ريثما يحاكموا محاكمة عادلة في حال ثبوت التهم، وثبوت ادعاء المرتكب انه في صفوف الجيش الحر .

وإننا نهيب بإخوتنا المواطنين تقديم شكوى بأي مخالفة يرتكبها أي أحد ينسب نفسه للجيش الحر، أو القوى المقاتلة على الأرض لمرجعياتهم الميدانية أو إلى قيادة جبهاتهم. كما ونتوجه بالثناء على دور أي صحفي مواطن أو مختص يساهم بفضح مثل هذه الأفعال، لما فيه صلاح أمرنا وأمر قضيتنا جميعاً).

إنّ هذا البيان على أهميّته ليس قادراً على التخفيف من حدّة الأثر السلبي عالمياً نتيجة الفيديو. حيث وصفت صحيفة الـ«اندبندنت» المشهد ب (المريع والمرعب واللا إنساني). إنّ من الضروري أن يتم الإعلان عن إجراءات فعلية تتجاوز البيان النظري إلى مستوى النتائج الملموسة، والتي يجب أن تطبق وفق القانون الدولي بالدرجة الأولى، وأن تكون رادعة لممارسات مُشابهة.

من الضروري والهام جداً أن يتمسك المقاتلون بتفوقهم الأخلاقي قضية وسلوكاً، وبأنّهم مدافعون عن إنسانيتهم التي صرخ من أجلها وتعذّب وقتل الآلاف، وهم ليسوا مجرمين وحشيين. من الضروري أن نتذكر كسوريين الرجل العجوز الي صرخ بكل ألم: (أنا إنسان وماني حيوان، وهالعالم كلها متلي). كما ولا بد من الوعي بأنّهم يُطالبون العالم باحترام نبل قضيتهم الإنسانية والأخلاقية، وعليهم من هنا إدراك أنّ مُساءلتهم أمام هذا العالم هي أضعاف مُساءلة النظام الذي تمّت تعريته سياسياً وأخلاقياً خلال عامين من عمر الثورة، وأدرك الجميع حقيقته البشعة.

وهو ما أكّده «نديم حوري» نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة «هيومن رايتس ووتش» لصحيفة «الغارديان» البريطانية، حين اعتبر أنّ إدانة المعارضة لهذه الأفعال لا تكفي طالما أنّ (الثورة انطلقت ضد دموية النظام وإجرامه).

كتب السينمائي السوري عروة نيربية على صفحته على موقع «فيسبوك» تعليقاً على هذه الممارسة الوحشيّة:

(نعم، وبكل إيمان، وحوش النظام فعلوا ويفعلون أسوأ من أسوأ ما فعله أي معارضين، لكنها ثورة كرامة... وليست حفلة شواء للحم الآدمي. وبين الغضب والألم والخطأ الذي يمكن أن ينجم عنهما وبين الاستعراض في الوحشية والكراهية بدم بارد، كل الفارق الأخلاقي والإنساني... الفارق بين الخطأ الإنساني وبين الإجرام المرضي الذي لا عودة بعده.

التورط في الدفاع عن كل ما يرتكبه كل محسوب على الثورة بحجة إن فعل النظام يبرره، هو الشكل الجماعي من الجريمة. هو تنازلنا، كمواطنين، كبشر، وكمتفرجين حتى، عن جوهرنا).

سفير أم تشبيح

فداء يونس

الجنرال السابق بهجت سليمان الذي بدأ حياته العسكرية في سرايا الدفاع التي كان يقودها رفعت الأسد، اعتزل في قريته بعد خروج هذا الأخير من سوريا منتصف الثمانينات، إلى أن تم استدعاءه لاحقا لشغل منصب في جهاز «أمن الدولة» المخابراتي، لكن المحطة الأهم في علاقته بالنظام كانت إثر مقتل باسل الأسد في حادث تحطم سيارته على طريق المطار، وكان المرشح لخلافة الأسد الأب في السلطة، مما دفع إلى استحضار الأسد الأصغر بشار من لندن، حيث كان يتابع دراسته في طب العيون ولم يتخرج، وأسندَ إلى الجنرال مهمة إعداده سياسياً لخلافة أبيه في نظام جمهوري وراثي، وكان ما يعرفه الجميع من إجراءات لاحقة تطلبت تعديل الدستور خلال دقائق، ليتسنى لبشار أن يصبح رئيساً لسوريا في عملية استفتاء غير ديمقراطية.

بعد تسريح بهجت سليمان، اكتشف الأسد الصغير حاجته لذلك العراب ثانية، فعينه كسفير، حيث استغل منصبه منذ بدايات الثورة السورية ليقيم شبكة علاقات مع القوى السياسية الأردنية الذاهبة في وهم ممانعة الأسد ومقاومته، وبدأ تحريضاً ضد الدولة المقيم بها، لا يتناسب مع موقعه كسفير، ولا مع الأعراف الدبلوماسية، وقد نشر مؤخراً على صفحته الفيسبوكية يتهم بالعهر بعض الزعماء العرب «المشيخات المحميّات الراسفة في غياهب العصور الوسطى، وذات الأنظمة الملكية العائلية الوراثية الثيوقراطية البدائية، ومعها .. المستعمر العثماني الذي تجلبب برداء الدين».

هذه النوبة الهستيرية فضحت العراب، الذي لم يتقبل فشل غلامه الذي دربه في السياسة، واستهزاء العالم به، بعد يومين من تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يدين النظام، ولم يتفهم حق الخارجية الأردنية وحماستها لإستضافة لقاء (أصدقاء سوريا) المقبل في عمان، فعاد الجنرال إلى أصله كشبيح لآل الأسد، يتناول أنظمة السعودية والأردن والإمارات وقطر وتركيا.بنعت «المأفونون» و«البلهاء».

كاريكاتير العدد

مؤشرات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة

جورجيت أسعد

أقرت الجميعة العامة للأمم المتحدة مشروع القرار الذي تقدمت به دولة قطر نيابة عن مجموعة من الدول العربية، والذي يدين السلطات السورية ويحملها مسؤولية تصاعد أعمال العنف في البلاد.

وقد حظي مشروع القرار بتأييد ١٠٧ دول، فيما عارضته ١٢ دولة، وامتنعت ٥٩ دولة عن التصويت، وهذه النسبة لم ترق إلى نسبة التأييد التي نالها قرار سابق في الجمعية العامة صدر في أغسطس/ آب من العام ٢٠١٢ بقوة ١٣٣ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضو في الجمعية العامة، إلا أن نسبة معارضي القرارين لم تزد على ١٢ دولة فقط، بينما ارتفعت نسبة الدول الممتنعة عن التصويت من ١٧ دولة إلى ٥٩ دولة، وهو مؤشر ساهم في صنعه كل من وتيرة العنف المرتفعة في سوريا، وتردد الدول الغربية في دعم ثورة الشعب السوري، مما خلق حالة إحباط عامة وصورة مشوشة لمستقبل الصراع في سوريا، وسعت المساحة الرمادية في الموقف الدولي. المندوب الدائم لنظام الأسد في الأمم المتحدة بشار الجعفري وصف القرار الذي ينص على الاعتراف بالائتلاف الوطني السوري المعارض باعتباره: «محاوراً فعالاً مطلوباً في عملية التحول السياسي»، بأنه: «يسعى إلى تأجيج الوضع فى سوريا (...) وأن مضمونه يتناقض تماما مع الهدف النبيل المندرج تحته والمتمثل بمنع نشوب النزاعات المسلحة». مضيفا أن القرار «يمثل سباحة عكس التيار فى ضوء التقارب الروسى الامريكى الذي رحبت به سوريا»، وهو النغم الذي عزفت عليه باقي الدول المعارضة للقرارين، والتي تتشكل بصورة أساسية من روسيا وإيران إضافة للصين وباقي دول مجموعة البركس، إذ أبدت روسيا استياءها من تبني القرار واعتبر المندوب الروسي في الأمم المتحدة ألكسندر بانكين هذا القرار «مضر للغاية وهدام (...) ولا يساعد على تحقيق الحل السياسي للأزمة في سوريا ويشجع المعارضة على الاستمرار بما تقوم به». أما المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس عراقجي فقد قال أن القرار «لن يساعد في حل النزاع وسيؤدي الى تصعيد في أعمال وجرائم المجموعات المتطرفة في سوريا»، واصفاً القرار على أنه «يناقض الجهود الدولية للتوصل الى حل سلمي». فيما قال فوك يرميتش رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة إن «عدد القتلى في سورية نتيجة للحرب الأهلية المستمرة منذ أكثر من عامين لا يقل عن ٨٠ ألفا، وبزيادة قدرها نحو ٢٠ ألفا منذ بداية العام الحالي». واعتبر مندوب السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة، عبد الله المعلمي، أن الصراع القائم هو بين النظام والشعب، وليس بين سورية ودول أخرى، مؤكداً أن التصويت لصالح القرار هو لصالح الحرية والتاريخ.

من هذه الزاوية يمكن النظر إلى أهمية هذا القرار بصفة استثنائية، لجهة تأكيد شرعية الإئتلاف الوطني دوليا وعربيا، وشرعية تمثيله للشعب السوري، ولجهة تأكيد شرعية الإئتلاف بالنسبة للمعارضة السورية أيضاً، وقبوله كطرف في عملية التحول السياسي المحتملة في البلاد، مع التأكيد أن في حال فشل عملية التحول السياسي المطلوبة، فإن ذلك القرار سيتيح للمجتمع الدولي إمكانية للتدخل الدولي في وقت لاحق من استمرار الصراع في سوريا، وبشكل خاص مع إصرار روسيا والصين على الفيتو المزدوج في مجلس الأمن، فقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة يمكن التصويت ضدها، لكنها لا تحتمل الفيتو المعطل للقرار الدولي. فالتصويت جاء في لحظة من تأزم الحل السياسي، حيث تدرس حكومات أوروبا وواشنطن منافع ومخاطر تزويد مقاتلي المعارضة السورية بالسلاح، مقابل تزويد روسيا للنظام بأنظمة صواريخ S ٣٠٠ المتقدمة وبعيدة المدى، وعلى خلفية حشود عسكرية متزايدة من قبلها ومن قبل إيران وميليشيات حزب الله أيضاً.